برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، 21- 2002/10/25

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند 7 من جدول الأعمال

مخطط الإستراتيجية القطرية للنيجر (2004-2007)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2002/7/1
2 September 2002
ORIGINAL: FRENCH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم غرب أفريقيا (ODD): Mr M. Aranda da Silva

كبير موظفي الاتصال: Mr T. Lecato رقم الهاتف: 066513-2370

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

يصنف النيجر، وهو بلد محصور من بلاد السهل الأفريقي جنوب الصحراء، ضمن أقل البلدان نمواً وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً 150 دولاراً أمريكياً في عام 2000، وبذلك فإن نسبة السكان التي تعيش دون حد الفقر تصل إلى 63%، يعتبر 34% منهم من الفقراء المدقعين.

ويعد مؤشر التنمية البشرية (0,293) من أضعف المؤشرات في العالم حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2000 مما يجعل النيجر يحتل المرتبة الثالثة والسبعين بعد المائة من أصل 174 بلداً. ويتسم كل من معدل وفيات الأطفال والأحداث بالارتفاع بشكل خاص، إذ يبلغا 126 في الألف و274 في الألف على التوالي (استقصاء السكان والصحة الوطنية [EDSN]، 1998). ويعيش ثلث سكان النيجر في ظل انعدام الأمن الغذائي بينما يعاني 41,1 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن.

ولانعدام الأمن الغذائي بُعد هيكلي مزمن سببه الأساسي استشراء الفقر في الريف وقصور الفرص البديلة للحصول على الدخل في اقتصاد زراعي معرض للتقلبات المناخية. وتبين من تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في بداية عام 2002 أن درجة الهشاشة أعلى ما تكون في المنطقة الايكولوجية الزراعية الرعوية.

وحسبما ورد في قرار المجلس التنفيذي 1999/م ت-س/2، ينصب جهد برنامج الأغذية العالمي في مجال أنشطة التنمية على أهداف خمسة، يأتي مخطط الاستراتيجية القطرية الحالي على ذكر أربعة منها هي:

- تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية الاحتياجات التغذوية الخاصة والصحية المرتبطة بالتغذية؛
- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب؛
- تمكين الأسر الفقيرة من احتياز الأصول المادية والمحافظة عليها؛
- التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لأزمات متكررة من هذا النوع.

وسينصب تركيز الأنشطة الأساسية في البرنامج القطري المقبل (الصحة والتغذية، والتعليم، والتنمية الريفية) على سبيل الأولوية على المناطق الأشد تعرضا للأزمات والتي جرى تحديدها في دراسة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. وسوف يحظى قطاع التعليم بنصيب نسبي أكبر ضمن الأنشطة الأساسية مع الاعتناء بالبنات بشكل خاص. ونظراً إلى تواتر حالات الجفاف فسوف يبدأ أيضا تطبيق عنصر لتخفيف آثار الأزمات.

وقد أعد مخطط الاستراتيجية القطرية على أساس التقدير القطري المشترك الذي انتهت وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في النيجر من إعداده في مارس/ آذار 2002، كما أنه يتوافق تماماً مع استراتيجية الحد من الفقر التي وضعتها الحكومة في عام 2001.

وعلى أساس مخطط الاستراتيجية القطري هذا، سيعد في بداية سنة 2003 برنامج قطري لأربع سنوات (2004-2007) يتزامن مع دورة البرمجة في الوكالات الأخرى ويتضمن أهداف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية - والذي سيتم الانتهاء من إعداده في ديسمبر/ كانون الأول 2002 - ولا سيما تعزيز التعاون والبرمجة المشتركة داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد وضع مخطط الاستراتيجية القطري بالتشاور مع المؤسسات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة. وجرى التفكير كذلك في إمكانات إبرام شراكات جديدة والنهوض بالشراكات القائمة فضلاً عن أنشطة البرمجة المشتركة.

مشروع القرار

يجيز **المجلس** مخطط الاستراتيجية القطرية للنيجر (WFP/EB.3/2002/7/1) ويرخص للأمانة القيام بوضع برنامج قطري يأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجلس.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

السياق الاقتصادي والاجتماعي[1]

1- يغطي النيجر، وهو من البلاد المحصورة في منطقة السهل الأفريقي جنوب الصحراء، رقعة تبلغ مساحتها 000 267 1 كم^2 ثلثاها صحراوي. وقد قدر عدد السكان بنحو 10,8 مليون نسمة في عام 2000 (60 في المائة منهم تتراوح أعمارهم بين صفر و18 سنة)، يتركز قرابة 75 في المائة منهم في المنطقة الزراعية الجنوبية في البلد (وهي تمثل 25 في المائة من المساحة الكلية). ووفقاً للتقديرات المحسوبة على أساس معدل زيادة سكانية قدره 3,3 في المائة، من المنتظر أن يتضاعف عدد السكان على مدى السنوات العشرين المقبلة (أي 23 مليون نسمة في عام 2020).

2- ويصنف النيجر ضمن أقل البلدان نمواً وبلدان الدخل المنخفض ذات العجز الغذائي. وكان متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ضعيفاً جداً (0,3 في المائة) على مدار السنوات الثلاثين الماضية مما يعني انخفاضاً سنوياً فعلياً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت نسبته 2 في المائة خلال الفترة نفسها في ضوء الزيادة السكانية. وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في السنة يقدر بنحو 230 دولاراً أمريكياً[2] في عام 1996 بينما بلغ 150 دولاراً في عام 2000.

3- وازدادت حدة ضعف الأداء الاقتصادي في السنوات العشر الماضية بسبب نشوب أزمات اجتماعية سياسية وأزمات مؤسسية خطيرة (انقلابان الأول عام 1996 والثاني عام 1999) مما عرقل البدء في اعتماد إجراءات التصحيح والإنعاش الاقتصادي. ولعل هذه الأوضاع ترتبط بتطور المعونة الخارجية نحو الانخفاض، إذ هبطت من 313 مليار من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي عام 1990 إلى 162,7 مليار في عام 1999[3]، وهو أدنى مستوى لها خلال العقد. وانخفض كذلك بشدة نصيب الفرد من المعونة الخارجية من 41 دولاراً عام 1992 إلى 25 دولاراً عام 1997.

4- وفي عام 2000، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية 197,3 مليون دولار، منها 6 ملايين دولار في شكل معونة يقدمها برنامج الأغذية العالمي بموجب البرنامج القطري وهو ما يعادل نحو 000 9 طن من المواد الغذائية. وبالنظر إلى انخفاض المحصول الزراعي عام 2000 فقد حصل النيجر عام 2001 على معونة غذائية تقدر كميتها الإجمالية بنحو 887 67 طناً، قدمت 26 في المائة منها أي ما يعادل 832 17 طناً من **البرنامج** بما في ذلك 129 5 طناً في إطار عملية الطوارئ. وكانت الجهات المانحة الأساسية هي الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، والولايات المتحدة، وليبيا، ونيجيريا، وألمانيا، وقطر، وباكستان وغيرها من الهيئات المانحة الثنائية والخاصة.

5- وتقدر نسبة السكان الذين يعيشون دون حد الفقر بنحو 63 في المائة، يعتبر 34 في المائة منها من الفقراء المدقعين. وتمثل المرأة 75 في المائة من السكان الفقراء.

6- ويعيش السكان الذين يقطن 85 في المائة منهم الريف على الأنشطة الزراعية الرعوية التقليدية القليلة الإنتاجية والمعرضة للتقلبات المناخية الحادة وتدهور الظروف البيئية والإنتاجية.

7- ويعد مؤشر التنمية البشرية لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنيجر في عام 2000 من أضعف المؤشرات في العالم (0,293) مما يجعل النيجر تحتل المرتبة الثالثة والسبعين بعد المائة من أصل 174 بلداً. ويناهز معدل أمية الكبار 80 في المائة (90 في المائة بالنسبة للمرأة). وفي الريف تبلغ نسبة الإناث المتعلمات أقل من 5 في المائة. وفي عام 2000 كان صافي معدل الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية 30,3 في المائة وهو من أقل المعدلات مع تباين واضح بين الفتيان والفتيات (35,4 في المائة و25,2 في المائة على التوالي). وتتفاوت المعدلات الإقليمية تفاوتا كبيراً جداً في مجال التعليم الابتدائي كما يشار إلى ذلك في البرنامج العشري لتطوير التعليم: يبلغ معدل القيد الدراسي 51 في المائة في المناطق الحضرية مقابل 28 في المائة في المناطق الريفية. وتزداد أوجه التفاوت حدة نتيجة الممارسات التمييزية الشائعة تجاه البنات ولا سيما في الريف. وتميل كذلك معدلات التسرب الدراسي إلى الارتفاع الحاد إذ لا يصل إلى الصف السادس من التعليم الابتدائي سوى 58 في المائة من التلاميذ.

8- ولا تعزى شدة انخفاض معدل القيد الدراسي في الريف إلى عدم كفاية البنى الأساسية المدرسية والمعلمين اللازمين بقدر ما ترجع إلى عدم فهم الآباء لأهمية التعليم. ولا يمثل تعليم الأطفال أولوية بالنسبة إلى الآباء نتيجة لتكلفته التي لا يقدرون عليها، كما أن الأطفال يمثلون أيدي عاملة لا يمكن للأسر الاستغناء عنها إذ يطلب مثلاً من الفتيات أن تساعد الأمهات في الأعباء المنزلية بينما يشتغل الصبيان في أنشطة الزراعة الرعوية.

---

(1) البيانات الرقمية مستقاة من التقدير القطري المشترك الذي تم الانتهاء من إعداده في عام 2002 ما لم يشر إلى خلاف كذلك.
(2) جميع القيم النقدية محسوبة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية.
(3) في شهر مايو/ أيار 1999، كان الدولار الأمريكي يعادل 619 من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي.

9- وفي عام 1996، كان معدل التغطية الصحية 32 في المائة ومعدل الإمداد بالمياه الصالحة للشرب 52 في المائة في المناطق الريفية و60 في المائة في المناطق الحضرية. وتعد نسبة الوفيات بين الأطفال والأحداث مرتفعة بشكل خاص إذ تبلغ 126 في الألف و274 في الألف على التوالي. ويصل معدل تطعيم الأطفال دون 5 سنوات إلى 18,4 في المائة. ويعيش ثلث أهالي النيجر حالة انعدام أمن غذائي ويعاني عدد كبير منهم سوء التغذية. ولا يتجاوز متوسط العمر 48 سنة.

سمات انعدام الأمن الغذائي

10- وفقاً للنتائج الأولية لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، فإن انعدام الأمن الغذائي يمثل مشكلة هيكلية في منطقة الانتقال الزراعية الرعوية وفي المنطقة الرعوية. إذ تفتقر هذه المناطق بشكل حاد إلى الموارد الزراعية الطبيعية التي تميل إلى التناقص كما ينتشر فيها الفقر بشكل واسع، والبنية التحتية الأساسية غير كافية البتة.

11- وفي هذه المناطق يشح هطول الأمطار مما يؤدي إلى حالات جفاف خطيرة؛ كما تنخفض غلة محاصيل الحبوب بسبب فقر التربة وانعدام إصلاحها، ويرجع ضعف إنتاجية الماشية في المقام الأول إلى سوء التغذية. كما أن القدرة الإنتاجية في تدهور مستمر نتيجة لأوضاع مناخية غير مواتية بشكل عام شهدتها البلاد على مدى السنوات العشرين الماضية ونتيجة للضغوط العقارية المتزايدة سريعا نظراً للازدياد الكبير في عدد السكان.

12- وتضاعفت مساحة الأراضي المزروعة على مدى 25 عاماً وبدأت الزراعات تدريجياً في الاتجاه إلى الأراضي "الحدية" الأمر الذي أدى إلى تقلص المساحات الرعوية المتاحة في منطقة الارتحال. ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض الغلة والتوسع في الزراعات في المناطق الزراعية في الجنوب قد أدى إلى الحد من مساحات الأراضي المستريحة أو إلى القضاء عليها أحياناً، مما زاد من حدة النزاعات بين المزارعين ورعاة المواشي.

13- وقد تتفاقم عواقب انعدام الأمن الغذائي الهيكلي خاصة في ظل تعرض النظام الزراعي الرعوي لضغوط شديدة وفي ظل التوزيع غير العادل للثروات الناشئة عن قطاعات اقتصادية أخرى قليلة الدينامية.

14- وثمة علاقة وثيقة بين نمطي انعدام الأمن الغذائي - الهيكلي والظرفي (ويعزى أساساً إلى حالات الجفاف الواسعة النطاق التي تشهدها البلاد كل 4 أو 5 سنوات تقريبا) - فانخفاض الدخل يزيد من إمكانية تعرض السكان لمخاطر الأزمات الغذائية كما يحد تعاقب السنوات العجاف على المستوى الغذائي من قدرة السكان على القيام بإدخال التغيرات التقنية أو التنظيمية الكفيلة بزيادة دخولهم.

الموارد الغذائية المتاحة

15- يؤمن الإنتاج الزراعي - المستند أساساً إلى زراعة الأمطار - ما بين 80 إلى 90 في المائة من إجمالي الموارد الغذائية المتاحة. وتمثل زراعة الدخن إلى جانب الذرة الرفيعة الزراعة الأساسية التي توفر ما يصل إلى 60 في المائة من الإمداد الغذائي. ويؤدي هذا الاعتماد الكبير على الحبوب إلى أن تقدير الأوضاع الغذائية في النيجر غالباً ما يحسب على أساس مستوى الكميات المتاحة من الحبوب.

16- وتجدر الإشارة إلى اتجاهات ثلاثة: "1" تزايد الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات سواء على مستوى الكميات أو على مستوى أنواع المنتجات التي يتم استهلاكها؛ "2" زيادة سكانية يعجز الإنتاج الزراعي عن تلبية احتياجاتها؛ "3" اتباع مجموعة متزايدة من السكان في الحضر لأنماط استهلاك تؤدي إلى زيادة الطلب على مواد غذائية لا يتم إنتاجها بشكل كاف على المستوى المحلي (القمح، الأرز).

17- ويكشف استعراض المواسم الزراعية الستة عشرة الأخيرة عن أن اثني عشر منها لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات. ومن أصل 36 مقاطعة في البلاد فإن إحدى عشرة منها فقط تنتج ما يكفي لتلبية احتياجاتها السنوية من الحبوب بنسبة مائة في المائة بينما لا تغطي 15 مقاطعة إلا 4 إلى 6 شهور من احتياجاتها في المتوسط و10 مقاطعات لا تغطي سوى 6 إلى 12 شهراً. وفي العادة تعتبر مناطق وسط وشمال البلاد أكثر المناطق تضرراً.

18- ويتم سد العجز بين الإنتاج الوطني والاحتياجات الاستهلاكية من خلال عمليات استيراد تجارية معلن عنها، ومبادلات على الحدود لا تُسجل إلا نسبة ضعيفة منها وعن طريق المساعدات الغذائية. وفي المتوسط تمثل هذه التدفقات المختلفة ما بين 10 و20 في المائة من إجمالي الكميات المتاحة من المواد الغذائية وتشكل الواردات من بلدان الجوار أكثر من 50 في المائة من هذه النسبة.

إمكانات الحصول على الغذاء

19- المصادر الأساسية لدخل السكان هي الزراعة وتربية المواشي والأنشطة المدرة للدخل والهجرة وبدرجة أقل المساهمات المالية الخارجية، والقروض، والمنح إلى آخر ذلك. ويمثل بشكل عام كل من الزراعة والرعي نسبة غالبة في

تكوين هذا الدخل وذلك حتى في المناطق الزراعية الرعوية والمناطق الرعوية التي لا يكفي فيها الإنتاج للوفاء بالاحتياجات، والتي يضطر سكانها إلى شراء الأغذية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

20- وتعاني الأسر التي تعتمد على أراض متوسطة الخصوبة ولا تتمتع بقطعان ماشية كبيرة من هشاشة الأوضاع ولا سيما أثناء فترة ما بين المحاصيل (بين شهري مايو/ أيار وأغسطس/ آب). إذ تتعرض القوى الشرائية الضعيفة بالفعل خلال الفترة المذكورة إلى ضغوط تتمثل في الزيادات الموسمية لأسعار الحبوب. وعليهم أن يواجهوا مضاربات التجار من خلال الاقتراض بمعدلات ربوية. وتزداد صعوبات الحصول على المواد الغذائية نتيجة لسوء حالة طرق المواصلات الفرعية (مما يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل) وكذلك بسبب ضعف التنافس في الأسواق (نتيجة للمبالغة في هوامش الربح).

الأوضاع التغذوية وسوء التغذية

21- السبب الأصيل لسوء التغذية الذي يعانيه سكان النيجر يرجع إلى تضافر عنصرين هما التقلبات الحادة في المتاح من المواد الغذائية من ناحية وصعوبة الحصول على الغذاء من ناحية أخرى. ووفقاً لبيانات خطة العمل الوطنية من أجل التغذية (عام 1996) فإن 76 في المائة من الأسر المعيشية فقط تتمكن من الوفاء باحتياجاتها من السعرات الحرارية.

22- ويعاني الأطفال والنساء بوجه خاص أوضاعاً دقيقة كما يتضح من دراستي استقصاء السكان والصحة الوطنية لعامي 1992 و1998، والمسح المتعدد لمؤشرات منظمة اليونيسيف لعام 2000: "1" ترتفع للغاية معدلات سوء التغذية بالنسبة للسعرات الحرارية من المواد البروتينية لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات (20,7 في المائة من سوء التغذية الحاد، 41,1 في المائة من سوء التغذية المزمن، و49,6 في المائة من عدم الكفاية المرجحة؛ "2" 16 في المائة من المواليد تقل أوزانهم عن 2,5 كيلوغرام ساعة الولادة كما أن 2,6 في المائة من الأطفال (أعمارهم بين 24 إلى 59 شهراً) تعاني العشى الليلي (الافتقار إلى فيتامين ألف)؛ "3" 35,8 في المائة من الفتية بين الأعمار 10 إلى 15 سنة تعاني تضخم الغدة الدرقية وهو ظاهر في 5,7 في المائة من الحالات؛ "4" معدلات فقر الدم بالغة الارتفاع إذ تمثل 57 في المائة لدى الأطفال من ستة أشهر إلى 59 شهراً و61 في المائة لدى الحوامل؛ "5" 21 في المائة من النساء في سن الإنجاب يعانين سوء التغذية الحاد (مؤشر الكتلة الجسدية يقل عن 18,5).

23- ولئن كان صحيحاً أن للعجز في إنتاج الحبوب دوراً حاسماً في الحالة التغذوية للسكان فإن أسباب سوء تغذية المجموعات المحرومة يجب البحث عنها بدءاً من قصور الرعاية الصحية للأمهات والأطفال الرضع، وازدياد أعباء عمل الأمهات، وعدم كفاية المعلومات ورتابة النظام الغذائي القاصر نوعيا. وقد تدهورت بشكل ملموس الحالة التغذوية للسكان في الأعوام الماضية كما تبين ذلك البيانات المقارنة في دراستي استقصاء السكان والصحة الوطنية لعامي 1992 و1998.

المجموعات المحرومة والمناطق المهمشة

24- يبلغ معدل الزيادة السكانية السنوية 3ر3 في المائة، مما يعني أن الاحتياجات الغذائية سترتفع من 2,6 مليون طن في عام 1998 إلى 3,1 مليون طن في عام 2008، الأمر الذي سوف يقلل إلى حد بعيد من إمكانية قدرة الوسط على استقبال السكان في ظل الممارسات المعمول بها حالياً على مستوى الزراعة والرعي. ويؤدي تغول المساحات المزروعة على الأراضي الحدية في شمال البلاد وانخفاض فترات إراحة الأراضي وضعف إنتاجية أساليب الإنتاج إلى تأصيل الطابع الهيكلي لانعدام الأمن الغذائي.

25- وقد مكّن الجزء الأول من تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها الذي أجراه **البرنامج** في بداية عام 2002 من تحديد المجموعات المعرضة للخطر على أساس العناصر التالية: "1" عدم كفاية المتاح من المواد الغذائية؛ "2" صعوبة الحصول على الغذاء نتيجة للوضع الجغرافي المحصور وضعف الأسواق وانخفاض الدخول؛ "3" المشكلات الصحية والتربوية وصعوبة الإمداد بالمياه الصالحة للشرب؛ "4" ضعف الإرشاد الزراعي والتوجيه التربوي والتعليم الصحي ولا سيما في منطقتي الشمال والوسط وهي من أكثر المناطق عزلة.

26- وتبين النتائج الأولية لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها إلى جانب مجمل المعلومات المتاحة أن المنطقة الجغرافية المعرضة بدرجة كبيرة للخطر تتمثل أساساً في النطاق الزراعي الرعوي (أي في 15 مقاطعة) حيث تزداد مشاكل الرعاة الذين تمركزوا في المنطقة نتيجة لحالات الجفاف السابقة بسبب ضغط المزارعين القادمين من الجنوب.

أولويات وسياسات الحكومة في مجال مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسة العامة

27- تتمثل المحاور الرئيسية لاستراتيجية الحد من الفقر التي وضعتها الحكومة في إطار أول دورة للبرمجة (2002-2004) فيما يلي: "1" تحقيق نمو اقتصادي مستدام؛ "2" تطوير القطاعات الإنتاجية؛ "3" ضمان حصول الفقراء على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ "4" تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والحث على الحكم السليم.

28- وترمي الأهداف الأساسية إلى تحقيق ما يلي: الحد من الفقر بنسبة 50 في المائة، والعمل على تحقيق تراجع ملموس في معدلات الفقر المدقع ولا سيما في الريف من الآن وحتى عام 2015، وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية (التغطية الصحية، والالتحاق بالمدارس، ومحو الأمية، والإمداد بالمياه الصالحة للشرب، وتمايز الجنسين). ومن الآن وحتى عام 2005 تستهدف الأغراض الأساسية تحقيق انخفاض في النسبة المئوية للفقراء من 63 في المائة إلى 59 في المائة، ورفع معدل الالتحاق بالمدارس من 37 في المائة إلى 50 في المائة وزيادة نسبة التغطية الصحية من 48 في المائة إلى 60 في المائة.

29- ويعتبر دعم التنمية الريفية والأمن الغذائي أولى أولويات تطوير القطاعات الإنتاجية التي تستهدف ما يلي: (1) ضمان الأمن الغذائي؛ (2) إعادة الموارد الغذائية وحمايتها بشكل متكامل؛ (3) الحد من التقلبات والعمل على رفع مستويات دخل السكان. ونظراً لضعف معدلات هطول الأمطار فإن التنمية الريفية سوف تركز أساساً على السيطرة على المياه الجوفية والسطحية، والزراعات المروية، والرعي المكثف، والائتمان الزراعي إلى جانب ترويج الصادرات الزراعية الرعوية.

سياسات الأمن الغذائي

30- اعتمدت الحكومة في أغسطس/ آب 2001 استراتيجية تنفيذية للأمن الغذائي تستند إلى السياسات القطاعية الحديثة العهد التي ترمي أهدافها العامة إلى ما يلي: "1" النهوض بشكل مستدام بالأمن الغذائي بفضل تنمية القطاعين الزراعي الرعوي والغذائي؛ "2" الوقاية من الأزمات الغذائية والتخفيف من حدتها من خلال إعمال نظام للمعلومات يسمح بضمان المتابعة فضلاً عن تحسين التشاور بين الحكومة والجهات المانحة وذلك لتعزيز التنسيق الميداني. ولذلك فإن الحكومة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على برنامج وطني شامل للأمن الغذائي سوف يتضمن البرامج المختلفة ويحدد الأولويات المطلوبة.

31- الآليات الوطنية للوقاية من الأزمات الغذائية وإدارتها والتي أسست في عام 1998 يحكمها اتفاق وقعت عليه الدولة والجهات المانحة (المفوضية الأوروبية وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وبرنامج الأغذية العالمي، وفي الفترة الأخيرة إيطاليا). وتتمتع كندا بصفة مراقب. وتقوم اللجنة المختلطة للتشاور بعملية التنسيق على المستوى الاستراتيجي بينما تمثل لجنة مصغرة للتشاور القيادة السياسية. وتتكون الآليات من مخزون احتياطي وطني يتشكل من مخزون وطني للأمن الغذائي من المفترض أن يصل تدريجياً إلى 40 ألف طن من ناحية ومن صندوق للأمن الغذائي ستزداد موارده تدريجياً حتى تصل إلى المكافئ النقدي لـ 40 ألف طن من الحبوب من ناحية أخرى. ولا يتم اللجوء إلى هاتين الآليتين إلا في حالات الأزمات الغذائية الحادة. ويقوم مكتب المواد الغذائية على المستوى الوطني في النيجر بإدارة المخزون الوطني للأمن الغذائي.

32- أما الآلية الثانية وهي صندوق التدخل فهي تتشكل من صندوق مشترك للجهات المانحة وصندوق مناظر للمساعدة الغذائية الثنائية. ويستهدف مواجهة أزمات غذائية أقل خطورة من خلال تمويل إجراءات التخفيف من حدة الأزمات مثل المشروعات الصغيرة وتوليد فرص عمل مكثفة للعمالة، وإقامة مصارف الحبوب إلى جانب الإشراف على مبيعات الحبوب بأسعار معتدلة. وتستكمل الآلية أنظمة للمعلومات تتضمن نظام الإنذار المبكر، والمسح المعنون "تنبؤات وتقديرات المحاصيل" وكذلك أنظمة المعلومات الخاصة بأسواق الحبوب والماشية.

سياسة المعونة الغذائية

33- تندرج سياسة المعونة الغذائية في إطار الميثاق الخاص بالسهل الأفريقي بمعنى أن تنفيذها يتم في حالات الشح أو المجاعات الراجعة إلى كوارث طبيعية أو إلى اضطرابات اجتماعية. وتتباين تدفقات المعونة الغذائية من سنة لأخرى إلا أن الاتجاه العام يميل نحو النقصان الشديد. وللمعونة الغذائية أشكال خمسة محددة: (1) الغذاء مقابل العمل؛ (2) بيع المواد الغذائية بأسعار معتدلة (وتقوم الدولة أساساً بذلك)؛ (3) توزيع المواد الغذائية مجاناً في المناطق المعرضة لانعدام الأمن الغذائي؛ (4) المقاصف المدرسية؛ (5) المواد الغذائية التكميلية للأطفال والحوامل والمرضعات.

34- وفي مجال الوقاية من الأزمات الغذائية وتخفيف آثارها جرى التخلي قدر الإمكان عن ممارسة التوزيع المجاني للمعونة الغذائية بالاستعاضة عن ذلك بمجموعة من الإجراءات تستهدف تحسين حصول السكان الضعفاء على التغذية بشكل دائم: أي وضع برنامج للزراعات المروية خارج المواسم، وبيع الحبوب بأسعار معتدلة، وإنشاء مصارف الحبوب إلى جانب توفير فرص عمل مكثفة للعمالة.

محصلة المعونة التي قدمها البرنامج في السابق

البرنامج القطري الجاري ومكوناته

35- في أكتوبر/تشرين الأول عام 1998 أُجيز أول برنامج قطري للنيجر بتكلفة إجمالية قدرها 28,9 مليون دولار لمدة أربع سنوات مبدئيا لكي تتزامن مع دورات البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وسوف يمدد العمل بالبرنامج القطري الراهن لمدة سنة أي حتى ديسمبر/كانون الأول 2002 وذلك لكي يتوافق البرنامج القطري المقبل مع دورة البرمجة الجديدة (من 2004 -2007) كما وضعتها مجمل وكالات الأمم المتحدة العاملة في النيجر.

36- وكان تنفيذ البرنامج القطري الأول مرحلة انتقالية بين النهجين المشاريعي والبرامجي، على أساس ثلاثة محاور للنشاط: التنمية الريفية (50 في المائة من المواد الغذائية)؛ التعليم (33 في المائة)؛ الصحة (17 في المائة). واستهدفت الأنشطة ما يلي على التوالي: "1" دعم الإنتاج الزراعي مع صون التراث الإيكولوجي؛ "2" تشجيع التعليم في المناطق الريفية المحرومة ولا سيما تعليم البنات؛ "3" رفع معدل التغطية الصحية والمساهمة في ضمان استعادة الحالة التغذوية للأمهات والرضع.

37- وخلال الدورة 1999-2002، بلغت الكميات المتوفرة من المواد الغذائية 48 ألف طن. ونظراً إلى التقلبات في إنتاج المحاصيل من الحبوب (2,8 مليون طن في عام 1999 مقابل 2 مليون طن في عام 2000) التي لم تكن كافية للوفاء باحتياجات السكان (أقل من 136 ألف طن في عام 2000)، فإن المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** تسمح بالقيام بأنشطة محددة الأهداف وفعالة بما يعود بالنفع على أفقر السكان في المناطق المهمشة ودون أن يكون لذلك تأثير يذكر على السوق الوطنية للحبوب.

مكامن القوة ومواطن الضعف على مستوى التنفيذ

38- وفقاً لتقييم منتصف المدة الذي تم في يناير/كانون الثاني 2002، فإن أهداف الأنشطة الثلاثة تتماشى مع متطلبات المعونة الغذائية كما تنص عليها سياسة تحفيز التنمية. وفي مجال الصحة فإن المواد الغذائية توجه حصراً إلى 15 ألف امرأة و10 آلاف طفل يعانون سوء التغذية ويترددون على المراكز الصحية المتكاملة. وتقدم المعونة للمقاصف المدرسية لخدمة 26 ألف تلميذ وتلميذة دون تمييز؛ وجرى توزيع وجبات جافة على 35 ألف امرأة قمن بتقييد بناتهن في المدارس. أما بالنسبة إلى أنشطة التنمية الريفية فإن المرأة تمثل في المتوسط 58 في المائة سنوياً من المستفيدات من معونة **البرنامج** (أي 38 800 امرأة من أصل 67 000 امرأة).

39- ونظام المتابعة الذي جرى تأسيسه ليس فعالا بعد، كما أنه لا يسمح بتقييم مدى بلوغ الأهداف ولا بقياس أثر المعونة بشكل كاف. وبوجه عام انصرفت جهود إنشاء الأصول الإنتاجية في المقام الأول إلى الجوانب الخاصة بحماية البيئة الطبيعية على حساب تلك الخاصة بإقامة منشآت تسمح بتحسين الممارسات الإنتاجية من خلال تجميع المياه السطحية ومن الأفضل عكس هذا الاتجاه في البرنامج القطري المقبل. كذلك لم تستفد المرأة بما فيه الكفاية من النتائج المرجوة: فهي لم تحصل سوى على أقل من 10 في المائة من الأصول الإنتاجية على الرغم من أنها كانت المسؤولة في أغلب الحالات عن التنفيذ. وبالنسبة إلى جميع الأنشطة كان نصيب المرأة أقل من 10 في المائة من التمثيل على مستوى اللجان الإدارية مما يدل على ضعف مشاركتها في آليات اتخاذ القرار.

40- في المجال الاجتماعي (الصحة - التغذية والتعليم) قامت المعونة الغذائية بدور محفز هام سواء كان على مستوى زيادة التردد على المراكز الصحية المتكاملة أو زيادة عدد البنات اللائي يترددن على المدارس. إلا أن افتقار المراكز الصحية المتكاملة إلى المعلومات الخاصة بالهدفين الخاصين بـ "حث المرأة على التردد على المراكز الصحية المتكاملة" و"تركيز المعونة الغذائية على النساء والأطفال المستوفين لمعايير محددة خاصة بقياس سوء التغذية" مما أدى إلى الالتباس والشعور بالإحباط. والواقع أن معظم النساء اللائي يتوجهن إلى المراكز الصحية المتكاملة يأملون بذلك الحصول على المواد الغذائية المخصصة للنساء والأطفال الذين تقتضي حالتهم التغذوية تلقي معونة غذائية.

41- وعبّر معظم الأطراف والمستفيدين عن تقديرهم لدعم **البرنامج** للمقاصف الدراسية لأنه يمثل حافزاً هاما للآباء يدفعهم إلى السماح لأطفالهم بالذهاب إلى المدرسة والبقاء فيها. وفي السياق الجغرافي والاجتماعي الخاص بالنيجر فإن الوجبات الجافة لها دور حاسم من وجهة نظر الآباء، ولا سيما الأمهات، في زيادة معدلات تردد البنات على المدارس.

42- وكثيرا ما تقترن المعونة الغذائية في أذهان المستفيدين بهدف أساسي ألا وهو الإشباع الفوري للجوع. ويتضح ذلك أكثر ما يتضح في القطاع الاجتماعي حيث لا يتجه الأسلوب المنهجي للأنشطة الجارية نحو التملك والاستدامة بغية الوقف التدريجي للمعونة الغذائية. وفضلاً عن ذلك، فلم يستهل أي نشاط تكميلي لكي يبدأ المستفيدون في تولي المسؤولية تدريجياً عن هذه الأنشطة.

43- وتقوم الهياكل الوطنية المناظرة بتنفيذ أنشطة القطاع الاجتماعي ويقتصر دورها الإداري على الجوانب اللجوستية والإدارية. وفي حالتي الصحة والتعليم، يؤدي اللجوء إلى ممرضين ومعلمين لإدارة هذه الأنشطة إلى زيادة عبء العمل بينما كان من الأفضل إسناد هذه الأنشطة التنظيمية للجان نسائية للإدارة. أما بالنسبة لأنشطة التنمية الريفية فقد أدى الانسحاب المفاجئ لشريكين من كبار الشركاء في عامي 2001 و2002 نتيجة للتأخر في تمويل برنامجهما وتوقف التمويل إلى الإخلال إلى حد بعيد بعمليات توزيع الأغذية. وقد تم التمكن من إعادة تخصيص جزء من المعونة التي لم تستخدم لمناطق تعاني من العجز وذلك لمواجهة الأزمة الغذائية لعام 2001 وكذلك بفضل التوسع في نشاط عنصر مصارف الحبوب.

44- لم تحدد بالدقة الكافية الاحتياجات الجديدة **للبرنامج** على مستوى التنسيق لتنفيذ النهج البرامجي، كما أن الهياكل الحالية غير عاملة. وفي أعقاب التدابير التي اعتمدت في السنوات الأخيرة يركز النظام الحالي أساساً على الجوانب اللوجستية وتلك الخاصة بإدارة المواد الغذائية ولكن متابعة مدى تقدم النشاط، وتقييم النتائج وقياس الآثار هي من المتطلبات التي يتعين تعزيزها على وجه السرعة. وعلى وجه العموم يمكن القول إن وحدة التنسيق الوطنية، التي حددت مهمتها في عام 1989، لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات الحالية.

45- وضرورة وضع المعونة الغذائية داخل أي استراتيجية للمواجهة بالتشاور مع الشركاء من أهم الدروس المستفادة التي يتعين مراعاتها قبل البدء في تنفيذ أنشطة أخرى في المستقبل. ويستحسن كذلك أن تتم البرمجة بالتشاور مع الشركاء الميدانيين انطلاقاً من التشارك في إعداد إطار منطقي مشترك. ويتطلب وضع الاستراتيجية كذلك تصميم وتشغيل آلية لمتابعة النشاط وتقييمه على مستوى النتائج والأثر على حد سواء.

46- إن نقل البرامج القطاعية القديمة التي يدعمها **البرنامج** إلى البرنامج القطري لا يضفي عليها في الحقيقة الطابع التنفيذي حسب النهج البرامجي. ويتعين بشكل عام توافر معلومات واضحة وعملية لتعريف هذا النهج وتطويره على أن يتم ذلك بالاشتراك مع جميع الأطراف الوطنية والجهات المتعاونة وذلك للتوصل إلى فهم مشترك. وتفتقر العمليات إلى تكامل وتضافر الجهود سواء كان ذلك على مستوى التنسيق أو على مستوى الربط بين أنشطة البرنامج القطري أو على التكامل في النشاط الذي تقوم به الهيئات المختلفة العاملة في مجال التنمية أو على مستوى الجهات المانحة.

47- نظراً إلى عجز المحصول الزراعي في الموسم 2000-2001، مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد على المستوى الوطني، فقد شن **البرنامج** في عام 2001 عملية طوارئ (رقم 10068) لتكثيف عمليات التوزيع عن طريق الأنشطة الاعتيادية للبرنامج القطري. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين زهاء 450 000 شخص وزع عليهم 129 5 طنا من المواد الغذائية. وقد مكنت هذه العملية التلاميذ من مواصلة التردد على المدارس كما ساعدت النساء والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية على التوجه إلى المراكز الصحية المتكاملة فضلاً عن إنشاء مخزون للأمن الغذائي على مستوى القرى وذلك في أعقاب إنشاء مصارف الحبوب (التي تديرها النساء في المقام الأول).

التوجهات المستقبلية لمعونة البرنامج

48- تمشياً والتوجهات التي وضعتها الحكومة في استراتيجية الحد من الفقر وجرياً على سياسة برنامج الأغذية العالمي التي تستهدف تحقيق التنمية والتزامات **البرنامج** تجاه النساء فإن البرنامج القطري المقبل سيبذل قصارى الجهد لتعزيز الأنشطة في القطاع الاجتماعي وذلك من خلال زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية وخدمات استعادة الحالة التغذوية والتربية التغذوية للأطفال والحوامل والمرضعات دون إغفال الاعتناء بدعم تعليم الصغار بشكل ملموس ولا سيما البنات. وسوف تتواصل أنشطة التنمية الريفية من خلال إيجاد الأصول الإنتاجية وإنشاء مصارف الحبوب قابلة للاستمرار تنطوي على نظام سريع ومرن لتخفيف آثار الأزمات. ويتمثل التوجه المستقبلي لنشاط **البرنامج** في التعزيز التدريجي للأنشطة التي جرى تنفيذها في البرنامج القطري السابق.

49- ويتمثل الهدف الطويل الأمد لمعونة برنامج الأغذية العالمي في الحد من هشاشة الأوضاع وتحسين فرص أضعف المجموعات المستهدفة في الحصول على الغذاء، فضلاً عن إيجاد مناخ اجتماعي إنتاجي مؤات تيسيراً للانتقال إلى العمل بأساليب للعيش أكثر استدامة.

50- لذلك فإن البرنامج القطري المقبل (2004-2007) سوف يركز النشاط بشكل محدد على بلوغ الأهداف التالية:

- رفع معدلات الالتحاق بالمدارس، ولا سيما بالنسبة إلى البنات في المناطق الزراعية الهشة بفضل دعم المقاصف المدرسية؛
- الوقاية الصحية والتغذوية واستعادة الحالة التغذوية للحوامل والمرضعات والأطفال الذين يعانون سوء التغذية؛
- مكافحة التصحر ودعم الممارسات الإنتاجية من خلال أنشطة لتجميع المياه السطحية وحماية وترميم الأحواض وضمان توفير الإمدادات الغذائية في المناطق المجاورة بفضل مصارف الحبوب التي ستقوم النساء بإدارتها.
- وضع أنشطة لتخفيف آثار الأزمات الغذائية وذلك لتلبية الاحتياجات المباشرة بسرعة ومرونة.

51- وستراعى لدى إعداد البرنامج القطري المقبل التوصيات الصادرة عن تقييم منتصف المدة الذي أجري في يناير/ كانون الثاني 2002 كما سيتم السهر على تحسين أوجه التضافر والتكامل مع الأنشطة التي تنفذها وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

52- واعتُمد على التقدير القطري المشترك الذي تم الانتهاء منه في مارس/ آذار 2002 في إعداد البرنامج القطري الحالي. كما أن وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية خلال عام 2002 سيسمح بإرساء إطار استراتيجي للحد من الفقر المدقع في النيجر. وسيسعى البرنامج القطري المقبل إلى الاستجابة المباشرة لأهداف إطار العمل ولا سيما من خلال تحسين التعاون والبرمجة المشتركة فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

التغيرات الأساسية الناشئة عن توصيات بعثة تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري (1999-2002)

53- تبين من الدراسة الأولية لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها أن أغلبية المقاطعات الواقعة في المنطقة الرعوية تعاني بشدة من انعدام الأمن الغذائي بشكل هيكلي ومزمن. وسوف تركز أنشطة **البرنامج** في المستقبل بشكل خاص على المناطق الريفية المهمشة والتي تعاني مشكلة عدم توفر المواد الغذائية أو عدم إمكانية الوصول إليها أو استخدامها؛ والمقصود هنا المناطق التي يؤدي فيها الفقر والهجرة من الريف إلى المدينة إلى زيادة صعوبة الحصول على الغذاء وحيث ترتفع معدلات سوء التغذية وتنخفض معدلات التحاق الأطفال بالمدارس ولا سيما البنات. وتشير استنتاجات الدراسة إلى ارتفاع درجة الهشاشة في المقاطعات التالية: تيرا، وتيلابيري، أوعلام، فيلينج (منطقة تيلابيري)، طهوة، وكيتا، وأبالاك، وتشنتباردن (منطقة طهوة)، وأرليت، وتشيروزرين (منطقة أجادز)، وداكورو، ومياهي (منطقة مارادي)، وغوري، وتانوت (منطقة زندر)، وانجويجمي، ومينيه (منطقة ديفا).

54- وسيوجه برنامج الأغذية العالمي من جديد عملياته في تلك المنطقة على سبيل الأولوية مع الحفاظ في الوقت نفسه بقدر من المرونة يمكّنه من الاستجابة لاحتياجات معينة في المنطقة الرعوية الأوسع. وسوف يتم النهوض بدقة الاستهداف الجغرافي أثناء العام 2002 وذلك في المرحلة الثانية من دراسة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بما يسمح باستهداف أضعف المجتمعات المحلية والمستفيدين.

55- ومكنت الدراسة كذلك من تحديد ست مجموعات مستهدفة معرضة بشكل كبير لهشاشة الأوضاع (صغار المزارعين في المناطق المهمشة، صغار الرعاة في مرحلة الترحال، والمزارعون الرعويون والرعاة في مرحلة الانتقال إلى الاستقرار، والنساء القائمات على استغلال المزارع، والأسر الكبيرة، والحوامل والمرضعات، والأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون سوء التغذية. وسيجري تحديد معايير انتقاء المستفيدين بشكل أدق لدى وضع البرنامج القطري.

56- سيتطلب البرنامج القطري المقبل ما يقدر بـ 14 000 طن سنوياً. وبالنظر إلى هدف الاستراتيجية الوطنية المتمثل في مضاعفة معدل الالتحاق بالمدارس خلال البرنامج العشري لتطوير التعليم (2002-2012)، فإن التعديل في توزيع المعونة سيكون في مصلحة القطاع الاجتماعي بشكل خاص لرفع معدلات القيد الدراسي في المرحلة الابتدائية ولا سيما بالنسبة إلى البنات. وستظل مخصصات قطاع الصحة دون تغيير على أمل توحيد النتائج الحالية والاتفاق على آليات من شأنها أن تربط بشكل أكثر فعالية بين التوعية الوقائية الغذائية والجوانب الخاصة باستعادة الحالة التغذوية.

57- وسيظل مستوى كميات المواد الغذائية الموزعة في قطاع التنمية الريفية دون تغيير يذكر مقارنة بالبرنامج الحالي. ويدرك **البرنامج** مدى الاحتياجات في هذا القطاع إلا أن عليه قبل كل شئ أن يتأكد من التقيد بالمعايير اللازمة لإنشاء علاقات تعاون فعالة. وسيضاف إلى هذا النشاط عنصر عنوانه "تخفيف آثار الأزمات" وذلك للتصدي سريعا للأزمات من خلال وضع إجراءات تتماشى والسياسة الحالية التي تستهدف الحد من اعتماد السكان على معونة الطوارئ.

58- سيجري تعيين مناطق العمليات المشتركة لأنشطة البرنامج القطري حال وجود ما يسوغ ذلك وفي وجود الشركاء. ولذلك فإن تكامل أنشطة البرنامج سيستهدف الأمن الغذائي المباشر للمستفيدين في المقام الأول بمعنى تلبية الاحتياجات الغذائية المباشرة على المستوى المحلي، والاستثمار المتوسط الأجل في الأصول الإنتاجية التي تستهدف زيادة الإنتاج وضمانه إلى جانب الاستثمار طويل الأجل في مجالات القيد الدراسي والصحة من أجل تطوير هذه المناطق.

59- وتتمثل إحدى الاستراتيجيات في اختيار المدارس الجديدة على مقربة من مراكز التغذية المجتمعية والمراكز الصحية المتكاملة المرتبطة بها كلما كان ذلك ممكناً. كما يمكن للعاملين في مراكز التغذية المجتمعية أو في روابط آباء التلاميذ الاستفادة من مصارف الحبوب في إطار نشاط التنمية الريفية.

60- إن مزايا عمليات تحويل الدخول التي يدرها نشاط التنمية الريفية، إلى جانب قيام **البرنامج** وشركائه بحملات توعية فعالة للسكان، من شأنها أن تشجعهم على إيلاء أولوية أكبر لقيد الأطفال في المدارس وتحسين المتابعة الصحية.

61- لا بد من البحث عن شركاء جدد للتنفيذ وذلك لتوسيع قاعدة النشاط من ناحية ولتحديد أوجه التضافر الممكنة مع جهات عاملة أخرى لديها موارد مختلفة ولكن تتكامل مع موارد **البرنامج** من ناحية أخرى. ومن هذا المنظور عقد **البرنامج** مشاورة أولى في مارس/ آذار في العام 2002 سمحت بحصر جميع الأطراف العاملة والشركاء المحتملين في هذه المجالات على الصعيد الوطني. وكانت عملية إعداد البرنامج القطري فرصة كذلك لجمع ممثلي المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتبادل الآراء بشأن إمكانات المشاركة. وقد بدأ **البرنامج** بالفعل على المستويين الوطني والإقليمي عملية تشاور من شأنها أن تفضي إلى تحديد مجالات التعاون المقبلة أثناء فترة إعداد البرنامج القطري المقبل.

62- إن عملية جمع ومعالجة البيانات لإعداد التقارير، وهي من مسؤولية الطرف المناظر الوطني، تمثل أولوية وتستدعي تعزيز القدرات المؤسسية. وقد أجريت مشاورة أولى في هذا الخصوص بهدف النهوض بنظام التبليغ في نشاط التعليم في شهر مارس/ آذار 2002، وسيجري تنقيح هذا العمل ومواصلته بالنسبة إلى الأنشطة الأخرى.

63- وسيعتمد نهج الإطار المنطقي لإعداد هذه الأنشطة من ناحية ولوضع نظام متابعة التقييم من ناحية أخرى مع تعيين مؤشرات قياس النتائج والآثار المرجوة من البرنامج القطري المقبل. ومن المزمع عقد حلقتي عمل في سبتمبر/ أيلول من عام 2002 وفبراير/ شباط من العام 2003 مع الطرف المناظر الوطني ومختلف الشركاء التنفيذيين.

64- على المستوى المركزي، تجتمع بشكل دوري اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات للبرنامج القطري. وسيكون **للبرنامج** الذي كانت له صفة المراقب في الماضي دور يسمح بالاشتراك في صنع القرار داخل اللجنة المذكورة كما تم الاتفاق على ذلك مع الحكومة.

65- وسيجري إنشاء هيكل وطني جديد للتنفيذ والتنسيق وذلك لتطويع الأنشطة لتلائم النهج البرامجي بشكل أفضل. وسيتمتع هذا الهيكل بالاستقلالية في أداء وظائفه وسيلحق بالبينة المؤسسية الأقدر على تفعيل النشاط. وعلى المستوى الإقليمي، سيشترك كل من الطرف الوطني المناظر **والبرنامج** بهمة في عمليات التشاور وتبادل الآراء مع الشركاء في العمليات (التجمعات والروابط، والمؤسسات المهنية، والخدمات التقنية، وممثلي المجتمع المدني).

تحديد مجالات الأنشطة المقبلة

66- في ضوء المعلومات السالفة الذكر والتدابير التصحيحية التي سيتم العمل بها خلال الفترة 2002-2003 فقد جرى تحديد الأنشطة التالية لإدراجها في البرنامج القطري المقبل.

67- سيجري تحسين الاهتمام بسوء التغذية من خلال عمل تكميلي للوقاية والتوعية المجتمعية عند منبع المشكلة. ويشدد الشركاء التنفيذيون على أهمية القيام بالتوعية التغذوية داخل المجتمعات القروية كأحد عناصر العمل الوقائي. وسيجري التركيز أساساً على المراكز الصحية المتكاملة المقامة داخل المنطقة الزراعية الرعوية.

68- بعد تحديد الأطفال المصابين بدرجة معتدلة بسوء التغذية، يتمثل الهدف في تنظيم دورات تدريبية لجميع الأمهات في القرية مع تعريفهن بأفضل الممارسات الغذائية انطلاقاً من الموارد المحلية. وستقسم النساء إلى مجموعات للمعونة المتبادلة؛ وسيعقدن اجتماعات دورية لمناقشة جوانب مختلفة متعلقة بالصحة (الرضاعة، الفطام التدريجي، التربية التغذوية باستخدام المواد الغذائية المحلية) والعادات الصحية الوقائية (تنظيم الأسرة، والتعريف بالأمراض المنقولة جنسياً إلى جانب فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز).

69- لا يتضمن نشاط الصحة/ التغذية تقديم المواد الغذائية أثناء مرحلة التدريب والتوعية. إلا أن هذه المبادرة بمساعدة من الشركاء يمكن أن تحظى بدعم غير مباشر من العنصر المعنون "مصارف الحبوب" في إطار نشاط التنمية الريفية (مصارب حبوب تديرها النساء وحدهن لمصلحة النساء في مركز التربية التغذوية). وبهذه الطريقة فإن دمج المواد الغذائية **للبرنامج** سيسهم في إجراء عملية متضافرة تستهدف الوقاية التغذوية على مستوى القرى مع السعي في الوقت ذاته لإيجاد أسلوب يسمح بتأبيد هذا النشاط. وفي المراكز الصحية المتكاملة سيحصل الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بشكل معتدل على حصص فردية (مكونة أساساً من الدقيق المقوى فضلاً عن خليط من الذرة بالصويا.

70- وتستجيب هذه الأنشطة للهدف الوطني المتمثل في "تشجيع الأفرقة القروية للمراقبة التغذوية"، كما تتصدى للشواغل التي عبر عنها الشركاء في دراسة **البرنامج** المعنونة "دراسة عن الشركاء في قطاع التنمية الاجتماعية: التعليم والصحة" التي أجريت في مارس/ آذار عام 2002. وسوف تتم مكافحة سوء التغذية من خلال نشاط مشترك يقوم على تضافر الجهود مع الشركاء العاملين في مجالي الإشراف التغذوي وتوفير المغذيات الدقيقة.

71- سوف يستمر النشاط في هذا المجال ويتوسع لأنه استثمار في الموارد البشرية له أهمية بالغة بالنسبة إلى البلد كما أنه في مصلحة أطفال المناطق المحرومة أساساً. ويُعّد **البرنامج** في الوقت الحالي وكالة التعاون الأساسية التي تدعم المقاصف المدرسية من خلال عملية متواضعة تغطي 6 في المائة من المدارس الأساسية (أي 242 مدرسة من أصل 4113 مدرسة). وسوف يستمر تنفيذ النشاط في المناطق الريفية الهشة على سبيل الأولوية. أما اختيار المدارس فسوف يتم على أساس التشاور بين وزارة التعليم الأولي، والهياكل التقنية اللامركزية على مستوى المقاطعة **والبرنامج**. وسوف يزداد دعم هذا القطاع من خلال زيادة عدد المدارس التي يتم تغطيتها من ناحية وكذلك من خلال وضع إجراءات رشيدة لتوزيع الحصص. أما بالنسبة إلى المدارس الداخلية، فسوف يستمر التلاميذ في الحصول على ثلاث وجبات يومياً بينما يحصل التلاميذ الخارجيون على وجبة واحدة في اليوم. وتقوم لجان إدارة المقاصف المدرسية، التي يتعين أن تتساوى فيها نسبة تمثيل الرجال والنساء حتى يمكن الحصول على المعونة الغذائية، بتخصيص المواد الغذائية وإدارتها.

72- وسيواصل **البرنامج** تشجيع تقييد البنات في المدارس في المرحلة الابتدائية وذلك بتزويد الأمهات بحصص غذائية جافة. ومن المستحب كذلك الاستمرار في دعم قيد البنات في المدارس في المرحلة الثانوية وذلك في المناطق المستفيدة حالياً من خلال تقديم المواد الغذائية للمدارس الداخلية للبنات.

73- وفي أعقاب المبادرة الإقليمية التي يقوم بها كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية منذ ديسمبر/ كانون الأول من العام 2001 سوف يبدأ العمل على تنفيذ عنصر خاص بمكافحة الطفيليات وذلك في المدارس التي يدعمها **البرنامج** في النيجر. وسيجري دراسة جدوى وإمكانية إقامة شراكات في أعقاب البعثة التي ستوفدها منظمة الصحة العالمية في مايو/ أيار 2002.

74- في ضوء ضعف إنتاجية القطاع الأول ولا سيما في المنطقة الزراعية الرعوية وضعف قدرة سكان هذه المناطق على التكيف نتيجة الظروف المناخية غير المواتية للإنتاج الزراعي فإن استراتيجية الأمن الغذائي ستتناول ما يلي: (1) توفير مخزونات مجتمعية على مقربة (مصارف الحبوب)؛ (2) إقامة أشغال من شأنها تحسين الممارسات الإنتاجية وحماية البيئة ودعم أنشطة الغذاء مقابل العمل؛ (3) تقديم معونة غذائية في إطار نشاط الغذاء من أجل التدريب بهدف محو الأمية الوظيفية للنساء .

75- وستركز أنشطة الغذاء مقابل العمل على تجميع المياه السطحية (عتبات التسميد، جسور التصفية، السدود الخ..) وإصلاح أشغال حماية الأحواض فضلاً عن إعادة التحريج من أجل إنعاش الأراضي المتدهورة ومكافحة التصحر.

76- ولن يتمثل تخصيص المواد الغذائية لإقامة الهياكل الأساسية الإنتاجية بالضرورة في تقديم مكافأة فردية للمشاركين في النشاط بقدر ما ستتمثل في دعم العمل الجماعي كما يحدده المشاركون. على سبيل المثال، يمكن **للبرنامج** أن يزود مصرفا للحبوب تديره النساء بمخزون أولي من المواد الغذائية كمكافأة لهن على العمل الذي قمن به لتكوين الأصول المجتمعية.

77- وبالنسبة إلى مصارف الحبوب ستخصص المعونة الغذائية في المقام الأول للتجمعات النسائية القروية على أساس برنامج تشاوري يستهدف النهوض بالأمن الغذائي (الإمداد في فترة ما بين المواسم الزراعية) ومع مراعاة ما تنتظره النساء في مجال حيازة الأصول الإنتاجية والسيولة.

78- وسيسمح العنصر "تخفيف آثار الأزمات" بالتصدي بشكل مرن للأزمات الغذائية الظرفية بغية تخفيف آثارها على أكثر العائلات حرماناً، وهذه الآثار هي تغذوية واجتماعية اقتصادية على السواء (مثل بيع الممتلكات بأبخث الأثمان، والنزوح من الريف إلى الحضر إلى جانب الإهمال المتزايد في تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية). ويمكن دمج هذا النشاط في الآلية الوطنية للوقاية من الأزمات وإدارتها بفضل مشاركة **البرنامج** في لجنة التشاور المحدودة، واعتبارها منحة عينية مقدمة للصندوق المشترك للجهات المانحة وذلك لتنفيذ أنشطة الحد من آثار الأزمات.

79- احتمال وقوع كارثة كبرى مثل حالة جفاف استثنائية يتطلب التدخل السريع من جانب **البرنامج** من خلال عملية للطوارئ مزودة بموارد إضافية.

80- ويشارك **البرنامج** بهمة في لجنة التشاور المحدودة من أجل إدارة ومتابعة الآلية الوطنية للوقاية من الأزمات الغذائية وإدارتها حتى وإن لم يكن يقدم دعماً مباشراً للمخزون الوطني للأمن الغذائي ولصندوق الأمن الغذائي. ويشكل تحسين إطار التشاور هذا أولوية بالنسبة لإعداد برنامج الطوارئ الوطني الحالي ومن أجل زيادة تنسيق عمليات **البرنامج** في المستقبل في إطار الآلية العامة. ويقوم **البرنامج** كذلك، نظراً لقدرته على حشد الموارد وسيطرته على الآليات اللوجستية، بوضع خطط تفصيلية للعمليات (جرى الانتهاء من القسم اللوجستي الخاص بها) استكمالاً للخطة الوطنية.

التزامات البرنامج القطري المقبل تجاه النساء (الملحق الثالث)

81- ينبغي أن ينص البرنامج القطري المقبل على زيادة سنوية تدريجية في الموارد المخصصة للمرأة (من 500 8 طن في عام 2004 إلى 800 9 طن في عام 2007 من أصل كمية إجمالية سنوية تبلغ 000 14 طن) أي ما يمثل زيادة من 61 في المائة إلى 70 في المائة من المخصصات الإجمالية وزيادة في عدد النساء المستفيدات من 000 90 امرأة إلى 000 101 امرأة من أصل عدد إجمالي يبلغ 000 146 امرأة:

- ستقتصر الاستفادة من نشاط الصحة في الحصول على حصص فردية على النساء والأطفال الذين يعانون سوء التغذية (15 في المائة من البرنامج القطري، أي ما يعادل 2000 طن سنوياً).
- ستوزع المقاصف الدراسية المواد الغذائية بالعدل على جميع الصبيان والبنات. ولا يحصل على الحصص الجافة سوى الأمهات اللائي يبعثن بناتهن للمدارس. ويعني ذلك أن البنات والنساء سيحصلن على قرابة 53 في المائة (3500 طن) من الموارد المخصصة لنشاط التعليم.
- ستكون نسبة كبيرة من المستفيدين من أنشطة التنمية الريفية من النساء: سترتفع النسبة المئوية من 60 في المائة في بداية البرنامج إلى 78 في المائة في أواخره، ما يمثل زيادة من 000 33 إلى 000 43 امرأة يحصلن على ما يعادل 300 3 طن و300 4 طن سنوياً على التوالي.

82- ولمعالجة أوجه الضعف التي تم رصدها، سيعتبر **البرنامج** شرط التمثيل المتساوي للرجال والنساء في جميع لجان الإدارة شرطاً لا غنى عنه لطلب الحصول على المساعدة. أما بالنسبة للأنشطة التي يغلب عليها الطابع النسائي على وجه التحديد (مراكز التغذية، مصارف الحبوب) فمن المنتظر أن تبلغ نسبة تمثيل المرأة في اللجان مائة في المائة. وسوف ينص صراحة على جميع هذه العناصر في الاتفاقات التي سيجري إبرامها مع الشركاء التنفيذيين.

83- وتندرج الأهداف المحددة للبرنامج القطري المقبل في الاستراتيجية الإقليمية الخاصة بتمايز الجنسين والتي أقرتها جميع المكاتب القطرية لبرنامج الأغذية العالمي في غرب أفريقيا في فبراير/ شباط 2002. وترمي هذه الأهداف إلى المساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين انطلاقاً من ثلاثة محاور ذات أولوية: البرنامج، والمناصرة، والشراكة.

أساليب تقديم مساعدات البرنامج

84- سيستمر **البرنامج** في تنفيذ أنشطته مع اللجوء قدر الإمكان إلى شراء الحبوب، على أن يكون ذلك محلياً على الأفضل. ومن المتوقع أن تسهم تشكيلة المواد الغذائية في الوفاء بالاحتياجات التغذوية للمستفيدين المستهدفين. وسيسهر **البرنامج** على عدم المساس بالعادات الغذائية للمستفيدين أو بتنظيم الأسواق.

التداعيات التنفيذية

85- سيتفق **البرنامج** والحكومة على الاستراتيجية الواجب اتباعها لتحسين الإدارة اللوجستية. ومن أجل متابعة الأنشطة في الميدان عن كثب سيسعى **البرنامج** إلى تعزيز قدراته على البرمجة من خلال تعيين عدد إضافي من الموظفين في المكاتب الفرعية كما أوصت بذلك بعثة التقييم.

86- وسيجري تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية قدر الإمكان من خلال تنفيذ اتفاقات ثلاثية بين **البرنامج** والحكومة والمنظمات المذكورة. ومن شأن هذه الاتفاقات تكليف تلك المنظمات بتنفيذ الأنشطة وإدارة المعونة الغذائية إلى جانب وضع نظام بسيط للمتابعة والتقييم. ومن الآن فصاعداً فإن تحديد الإطار المنطقي ووضع الجدول الزمني وتحديد تواريخ الانتهاء من الأنشطة ستصبح شروطاً لا غنى عنها للاستفادة من المساعدة في المستقبل.

الشراكة

87- في إطار إعداد التقدير القطري المشترك جرى التفكير في التعاون مع منظمة اليونيسيف (برنامج التعليم في المنطقة البدوية) وذلك لتقييد الفتية والبنات في المدارس. وبالمثل جرى النظر في إمكانات التعاون مع البرنامج الخاص بالأمن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في مجالات تجميع المياه السطحية (وهي مشروعات صغيرة لتجميع المياه) وإدارة مصارف الحبوب. وأتاحت اللقاءات مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان تحديد محاور التعاون في المستقبل أي مكافحة سوء التغذية وتحسين صحة النساء والأطفال ودعم جهود الوقاية (مبادئ الصحة العامة والوقاية من الأمراض الجنسية، ولاسيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتوعية التغذوية، ومكافحة الطفيليات لدى الأطفال الخ..) فضلاً عن أنشطة لعلاج سوء التغذية والصحة الإنجابية. ويشكل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قيد الإعداد الإطار الأمثل للمبادلات والتنسيق بين البرنامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسستي بريتون وودز (البنك الدولي على وجه الخصوص) وحكومة النيجر وباقي شركاء التنمية.

88- وقد بدأ **البرنامج** عملية لتنويع شركائه الميدانيين التقليديين ويسعى صوب الانفتاح على الهياكل الإقليمية اللامركزية من خلال المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والهياكل الناشئة في المجتمع المدني على حد سواء. وفي إطار الدعم المقدم للبرنامج الإطاري لمكافحة الفقر، الذي يحظى في الوقت نفسه بدعم غذائي من **البرنامج**، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحث على وضع أدوات للتخطيط والإدارة ذات طابع لامركزي. وهو نشاط يرتبط بالإدارة المحلية والحكم الرشيد ويمثل إطاراً تجريبياً لقيام المجتمعات المحلية بإدارة أنشطة معينة في مجالي الاستثمار أو الوقاية التغذوية.

89- ويتمتع **البرنامج** بعلاقات ممتازة مع الجهات المانحة الأساسية العاملة في النيجر. وتتضمن الآليات المذكورة والتي أنشئت منذ عام 1998 عدداً من أدوات العمل في مجال الأمن الغذائي. (المخزون الوطني المرجعي، الصندوق المشترك للجهات المانحة، التقدير القطري المشترك الخ.) وستمكن خطة الطوارئ الجاري إعدادها من تعزيز التشاور فيما بين مجمل الشركاء والجهات المانحة. كما يسهم تنفيذ العنصر المعنون "تخفيف آثار الأزمات" في البرنامج القطري المقبل في تعزيز هذه الآليات.

المشكلات والمخاطر الأساسية

90- إن وقوع أزمة غذائية كبرى نتيجة لحالة جفاف شديدة الوطأة أو لأي كارثة طبيعية أخرى من شأنه أن يزعزع البرنامج القطري بسبب الهيمنة المفاجئة لعمليات الطوارئ على النشاط خاصة إذا لم يكن قد تم الفروغ من وضع خطط الطوارئ الوطنية قيد الإعداد وإذا لم تكن استجابة الجهات المانحة على المستوى المطلوب.

91- إن أي نكوص للارتباطات التي التزمت بها الحكومة فيما يتعلق بالتشاور مع الجهات المانحة أو أي إضعاف للتشاور بين الجهات المانحة من شأنه أن يعرض للخطر الأداء الحالي الممتاز في مجال إدارة الأزمات.

92- إن القدرة المالية للحكومة على مواجهة التزاماتها المناظرة في مجال تمويل المشروعات تشكل عنصراً حاسماً من عناصر حُسن تنفيذ الأنشطة التي يقوم بها بعض شركاء **البرنامج** ولا سيما في مجال التنمية الريفية. ومن شأن أي خلل في الأداء أن يؤدي إلى تعطيل وصول الموارد الخارجية وتوقفها الأمر الذي قد يؤدي إلى تعطيل شديد في تنفيذ البرنامج القطري.

93- أخيراً، فإن الموارد المالية المقدمة للبرنامج المقبل من جانب **البرنامج** والحكومة كافية لضمان التنفيذ والمتابعة والتقييم وكذلك التعريف والتوعية بالدور الذي يجب أن تقوم به المنتجات الغذائية لبلوغ الأهداف المتوخاة.

الملحق الأول

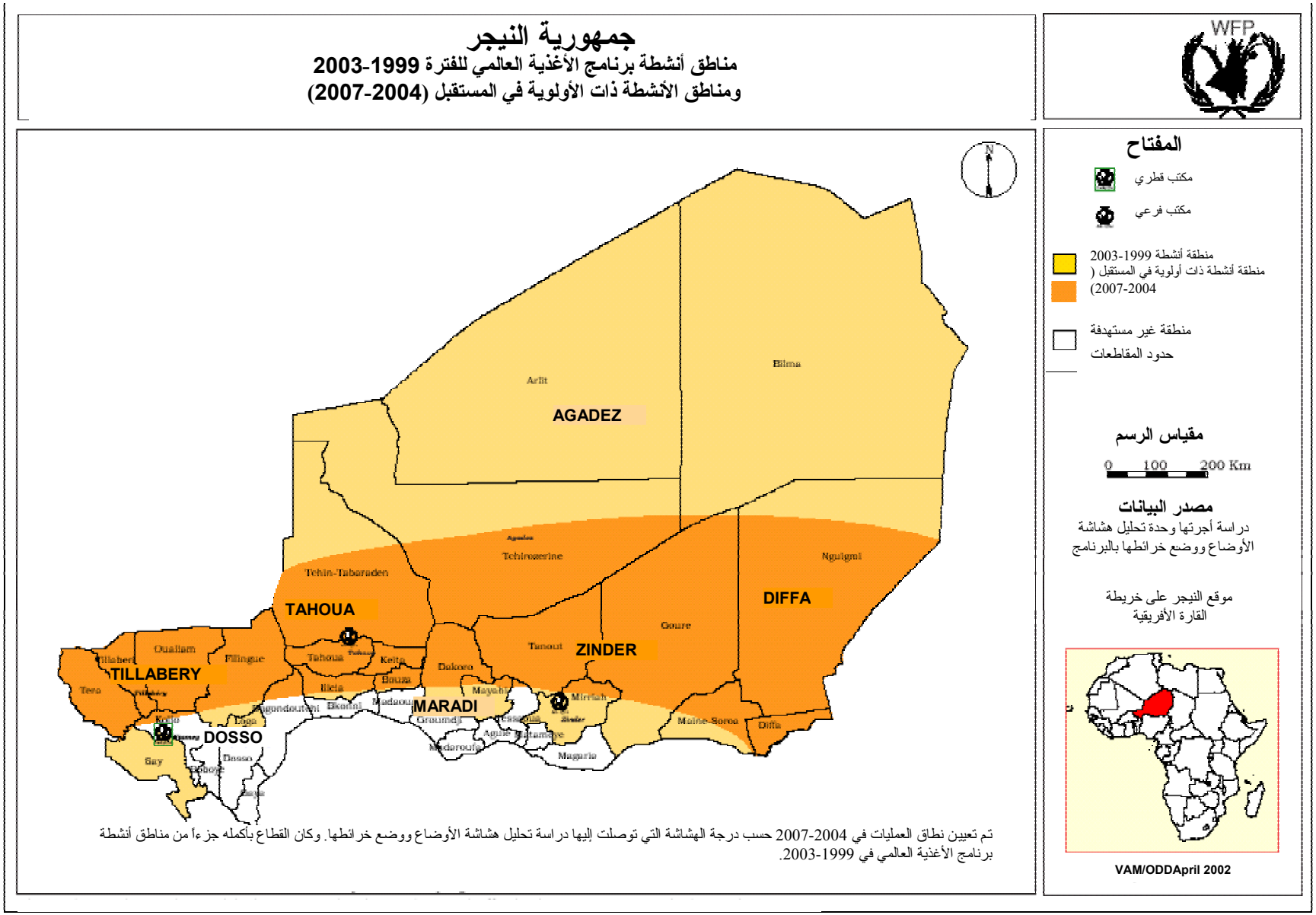

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.

الملحق الثاني

اقتراح توزيع المعونة الغذائية
بين أنشطة البرنامج القطري المقبل (2004-2007):
بالنسب المئوية وبالكميات

الكمية النظرية السنوية المقترحة (بالأطنان)	النصيب النسبي	مجال النشاط
2 000	%15	الصحة/ التغذية
6 500	%46	التعليم
5 500	%39	التنمية الريفية (بما في ذلك عنصر "تخفيف آثار الأزمات")

الملحق الثالث

المتلقون للمعونة الغذائية والمستفيدون المزمعون في البرنامج القطري المقبل (2004-2007): المتوسط السنوي حسب النشاط والجنس

مجال النشاط	الحاصلون على المعونة			المستفيدون		
	المجموع	عدد النساء *	النسبة المئوية للنساء	المجموع	عدد النساء *	النسبة المئوية للنساء
الصحة/التغذية التعليم	**26 000**	26 000	100	**26 000**	36 000	100
المقاصف	**58 000**	25 000	43	**58 000**	25 000	43
الوجبات الجافة	**7 000**	7 000	100	**49 000**	31 500	64
التنمية الريفية (بما في ذلك عنصر "تخفيف آثار الأزمات")	**55 000**	43 000	78	**385 000**	207 900	54

* بالنسبة لنشاط "الصحة/ التغذية"، تعتبر الأمهات المتلقيات كذلك للمواد الغذائية التي يستهلكها أطفالهن الذين يعانون سوء التغذية. أما في المقاصف المدرسية التابعة لنشاط "التعليم"، فإن المتلقيات للمواد الغذائية والمستفيدات منها هن البنات الصغيرات ولسن من النساء.